

Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الخامس - العدد الخامس عشر || تاريخ الإصدار 2026-06-20



تأثير العقوبات الاقتصادية على الأنظمة السياسية الحديثة

The Impact of Economic Sanctions on Modern Political Systems

م.م محمد خضير عباس مهدي

Mohammed Khudair Abbas Mahdi

مدرس مساعد - تربية صلاح الدين

DOI: <https://doi.org/10.64355/agjhss51524>

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA)

Clarivate | ProQuest

Ulrichsweb™



ISSN INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE



Google Scholar

معرفة
e-Marefa



شبكة المعلومات العربية
Arab Educational Information Network

AskZad

ORCID
Connecting Research
and Researchers

INTERNATIONAL
Scientific Indexing

CC creative commons

المخلص:

تتناول هذه الدراسة تأثير العقوبات الاقتصادية على الأنظمة السياسية الحديثة، من خلال تحليل الآليات الهيكلية والديناميكيات الداخلية التي تحكم استجابة الأنظمة المستهدفة لهذه الضغوط. تعتمد الدراسة منهجية مختلطة تجمع بين التحليل التاريخي المقارن والنمذجة العقلانية لسلوك النخب، مع التركيز على حالات دراسية مثل العراق (في التسعينيات)، إيران، روسيا، وفنزويلا. توصلت الدراسة إلى أربع نتائج رئيسية: أولاً، أن العقوبات الشاملة لا تضعف الأنظمة الاستبدادية بل تعزز تماسك "الائتلاف الفائق" الحاكم عبر احتكار شبكات الاقتصاد الموازي والتهرب. ثانياً، تؤكد "مفارقة العقوبات" التي تقول إن الإكراه الاقتصادي يكون فاعلاً فقط بين الحلفاء، بينما يدفع العداة وتوقعات الصراع المستقبلية الخصوم إلى الصمود المطلق. ثالثاً، تؤدي العقوبات المطولة إلى نتائج عكسية تتمثل في عسكرة الأنظمة واندفاعها نحو الاكتفاء الذاتي الراديكالي، مما يفكك المجتمع ويزيد احتمالات المواجهات. رابعاً، يثبت التحليل الأخلاقي والقانوني أن إضفاء الشرعية الدولية على الحصار الشامل يعيد إنتاج منطق العقاب الجماعي المحظور، ويدمر البنى التحتية المدنية دون تحقيق التغيير السياسي. وبناءً على هذه النتائج، تقترح الدراسة التحول إلى "العقوبات الذكية الجراحية"، وإصلاح آليات مجلس الأمن بإنشاء هيئة مستقلة للرقابة الإنسانية، واعتماد استراتيجية "المسارات المزدوجة" التي تقرر العقوبات بحوافز إيجابية ومخارج آمنة للنخب المستهدفة.

الكلمات المفتاحية: العقوبات الاقتصادية، الأنظمة السياسية، الائتلاف الفائق، مفارقة العقوبات، الاعتماد المتبادل المسلح.

Abstract:

This study examines the impact of economic sanctions on modern political systems by analyzing the structural mechanisms and internal dynamics that govern the response of targeted regimes to such pressures. The study adopts a mixed methodology combining comparative historical analysis and rational modeling of elite behavior, focusing on case studies including Iraq (1990s), Iran, Russia, and Venezuela. The study reaches four main findings: First, comprehensive sanctions do not weaken authoritarian regimes but rather reinforce the cohesion of the ruling "winning coalition" through monopolizing parallel economy and smuggling networks. Second, it confirms the "sanctions paradox" whereby economic coercion is effective only between allies, whereas hostility and future conflict expectations drive adversaries toward absolute resilience. Third, prolonged sanctions produce counterproductive outcomes, including the militarization of regimes and their drift toward radical autarky, which dismantles society and increases the likelihood of confrontations. Fourth, ethical and legal analysis proves that the international legitimization of comprehensive blockade reproduces the prohibited logic of collective punishment and destroys civilian infrastructure without achieving political change. Based on these findings, the study proposes a shift toward "smart/targeted sanctions," reforming UN Security Council mechanisms by establishing an independent humanitarian oversight body, and adopting a "dual-track strategy" that couple's sanctions with positive incentives and safe exits for targeted elites.

Keywords: Economic sanctions, political systems, winning coalition, sanctions paradox, weaponized interdependence.

المقدمة

شهدت الساحة الدولية المعاصرة تحولاً جذرياً في طبيعة الأدوات القسرية الموظفة في العلاقات الدولية، حيث برزت العقوبات الاقتصادية كأداة محورية تتوسط الخيار الدبلوماسي التقليدي والتدخل العسكري المباشر، لتصبح السلاح المفضل في عصر العولمة. يستند هذا التقرير الأكاديمي إلى تراكم معرفي ثري أسسه باحثون بارزون؛ حيث يحلل المؤرخ نيكولاس مولدر في كتابه التأسيسي "السلاح الاقتصادي" الجذور التاريخية لهذه الأداة وكيف تطورت من ممارسات الحصار الشامل في الحرب العالمية الأولى لتصبح أداة ليبرالية تستهدف شل الحركة الاقتصادية للدول دون إراقة دماء مادية، وبالموازاة مع ذلك، يسلط عالم السياسة دانيال دريزنر في كتابه المرجعي "مفارقة العقوبات" الضوء على التفاعلات الاستراتيجية المعقدة بين الدول المفرضة والمستهدفة، كاشفاً عن كيفية تأثير مدركات القادة وتوقعات الصراع المستقبلية على نجاح أو فشل هذه الضغوط. إن

هذا الترابط التاريخي والنظري يستدعي تفكيراً عميقاً للآليات التي تتفاعل من خلالها البنى الاقتصادية مع استراتيجيات البقاء السياسي للنخب الحاكمة، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى إنجازه من خلال فحص الحالات التي حولت فيها الضغوط الاقتصادية الخارجية من مجرد أداة لتغيير السياسات إلى عامل معيد هيكلية للنسيج السياسي والمجتمعي في الدول المستهدفة، مما يسهم في فهم أعمق للتحويلات الجيوسياسية الراهنة وتأثيراتها المتشعبة على سيادة الدول واستقرار مجتمعاتها.

مشكلة البحث :

تكمن الإشكالية الجوهرية لهذه الدراسة في التناقض النبوي الملاحظ بين الأهداف المعلنة للسياسات العقابية الدولية (كإحداث تغيير في سلوك الأنظمة المستهدفة أو زعزعة استقرارها) والنتائج السياسية والإنسانية الفعلية التي تتمخض عنها، والتي غالباً ما تتضمن تعزيز تماسك الأنظمة الاستبدادية وتعميق معاناة المدنيين. بناءً على هذا التناقض المعرفي، تطرح الدراسة التساؤل الرئيس التالي: ما هي الآليات الهيكلية والديناميكيات الداخلية التي تحكم استجابة الأنظمة السياسية المختلفة للعقوبات الاقتصادية الحديثة، وكيف تؤثر هذه الضغوط على استقرارها ونمط حوكمتها؟ وينبثق عن هذا التساؤل الجوهري التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف تعيد توقعات الصراع المستقبلية والمكاسب النسبية تشكيل حسابات النخبة السياسية في الدولة المستهدفة، وما دور ذلك في تعزيز الصلابة أو دفعها نحو التنازل؟
2. بأي آلية يؤثر التوازن الجدلي بين "الألم الاقتصادي" المسلط من الخارج و"الصلابة القومية" (المتمثلة في قدرة المجتمع والنظام على التحمل والتكيف) في صياغة مخرجات المفاوضات القسرية؟
3. ما الحدود الأخلاقية والقانونية لتوظيف العولمة كسلاح هيدروليكي، خصوصاً في سياق قطع التكنولوجيا وحرمان الدول من القدرات السيادية، وما التداعيات الناشئة عن ذلك على النظام الدولي؟

فرضيات البحث :

انسجماً مع الإشكالية والتساؤلات المطروحة، تتبنى هذه الدراسة ثلاث فرضيات مركزية تختبر مدى قدرتها على تفسير السلوك السياسي والاقتصادي للدول المستهدفة تحت وطأة الحظر الدولي:

- **الفرضية الأولى (المستمدة من نموذج دريزنر لتوقعات الصراع):** تتناسب كفاءة الضغط الاقتصادي (أي قدرته على تحقيق التنازلات) عكسياً مع مستوى العداء المتبادل وتوقعات الصراع المستقبلية بين الدولة المفرضة والمستهدفة. فكلما زادت حدة العداء وتوقعت النخبة الحاكمة صراعات مستقبلية مع المفرض، زادت صلابة النظام ورفضه لأي تنازل قد يُفسر كعلامة ضعف، مما يؤدي إلى فشل سياسة العقوبات في تحقيق أهدافها المعلنة. (يتوافق هذا مع التساؤل الفرعي الأول).
- **الفرضية الثانية (المستمدة من نموذج نيفيو للألم والصلابة):** لا يتوقف نجاح العقوبات في تغيير السلوك السياسي على حجم الألم الاقتصادي المسلط فحسب، بل هو مرهون بقدرة المفرض على الموازنة الدقيقة بين ثلاثة عناصر: (أ) إيصال ألم اقتصادي حاد، (ب) مع مراعاة مستوى الصلابة المجتمعية والمؤسسية للنظام المستهدف، (ج) مع فتح مسارات دبلوماسية جذابة وأمنة تتيج للنخبة التراجع دون تهديد وجودي لبقائها السياسي. غياب أي من هذه العناصر يقود إلى إخفاق الاستراتيجية العقابية. (يتوافق هذا مع التساؤل الفرعي الثاني).
- **الفرضية الثالثة (المستمدة من أدبيات بقاء القادة والنظم الاستبدادية):** تؤدي العقوبات الشاملة والممتدة إلى إعادة هندسة جذرية للاقتصاد السياسي الداخلي للدولة المستهدفة بطريقة متناقضة؛ فهي لا تضعف النظام، بل تزيد من اعتماد المجتمع على الحاكم، حيث يحتكر النظام شبكات التوزيع الشحيحة والاقتصاد الموازي لضمان ولاء الائتلاف الحاكم الضيق (النخبة الأمنية والسياسية)، محولاً الأزمة الاقتصادية إلى أداة تعزيز للسيطرة وليس إضعافاً لها. (يتوافق هذا مع الجوهر العملي للتساؤل الرئيس).

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من موقعها النقدي الذي يتجاوز التقييمات السطحية لفعالية العقوبات ليغوص في التحويلات البنوية العميقة التي تطلقها داخل الأنظمة المستهدفة. أولاً: الأهمية العلمية – تكمن في تقديمها إطاراً تحليلياً متكاملاً يربط بين النظرية السياسية الواقعية (بنماذجها العقلانية)، والوقائع التاريخية التطبيقية للعقوبات، والنقد الأخلاقي لها، وهو ما يسد فجوة معرفية مهمة في الأدبيات التي غالباً ما عالجت هذه الأبعاد بشكل منفصل. كما يسهم البحث في اختبار وتطوير نماذج نظرية قائمة مثل "مفارقة العقوبات" لدريزنر و"نظرية الائتلاف الحاكم" لميسكيتا وسميث في سياقات حصار معاصرة. ثانياً: الأهمية العملية – تتمثل في تقديم مؤشرات دقيقة وقابلة للتطبيق لصانعي السياسات ومحلي المخاطر الجيوسياسية

لتوقع سلوك الأنظمة المستهدفة بدلاً من الارتكان إلى افتراضات مبسطة حول فعالية الضغط الاقتصادي. كما تقدم الدراسة أدوات للحد من استخدام الأدوات العقابية التقليدية التي ثبت تاريخياً عدم كفاءتها في تغيير المواقف الإستراتيجية الكبرى، وتقتصر بدائل أكثر دقة إنسانياً وفعاليتها استراتيجياً.

أهداف البحث:

بناءً على الإشكالية والأهمية المحددين، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف المعرفية والعملية التالية:

1. كشف التداعيات الجانبية وغير المقصودة للعقوبات الشاملة، وتحديد الآليات المحددة التي تؤدي من خلالها هذه العقوبات إلى تعزيز تماسك النخبة الحاكمة وعسكرة النظام بدلاً من إضعافه.
2. تقييم الآثار الإنسانية والقانونية العميقة للتدابير القسرية، وتسلط الضوء على المسؤولية الأخلاقية المترتبة على مأسسة الحصار الاقتصادي بموجب تفويض دولي، خصوصاً في ضوء نقد نماذج العقاب الجماعي.
3. بناء نموذج تحليلي للتنبؤ بسلوك الأنظمة المستهدفة، يعتمد على متغيرات محددة مثل درجة العداء المتبادل، حجم الائتلاف الحاكم، ومستوى الصلابة المجتمعية، واختبار صلاحيته عبر دراسات حالة تاريخية.
4. تزويد صانعي السياسات بمصفوفة قرار تساعد في تحديد الظروف التي تصبح فيها العقوبات أداة مجدية مقابل تلك التي تصبح فيها مضادة للإنتاجية، مع تقديم بدائل استراتيجية قائمة على مفهوم "العقوبات الذكية" ذات الأثر المحدود.

منهجية البحث:

تتبنى هذه الدراسة منهجية مختلطة (Mixed Methods Approach) تجمع بين التحليل التاريخي المقارن والنمذجة العقلانية لسلوك القادة، بهدف تحقيق تعمق تحليلي وموضوعية قابلة للتكرار، وذلك على النحو التالي:

أ. نوع المنهج وتصميم البحث:

تعتمد الدراسة منهج دراسة الحالة المقارنة (Comparative Case Study) مع تصميم شبه تجريبي (Quasi-Experimental Design)، حيث يتم اختيار حالات (دول مستهدفة) تختلف في متغيرها الرئيسي (مستوى العداء المتبادل وحجم الائتلاف الحاكم) بينما تتشابه في متغيرات ضابطة (نوع العقوبات، مدتها، جهة الإصدار). هذا التصميم يتيح إجراء مقارنة منضبطة للوصول إلى استدلالات سببية حول تأثير العقوبات على استقرار الأنظمة.

ب. آليات جمع البيانات وتحليلها:

1. المصادر الأولية: تعتمد على وثائق رسمية (قرارات الأمم المتحدة، تقارير الاتحاد الأوروبي، بيانات وزارات الخارجية للدول المفروضة والمستهدفة)، ومذكرات صناع القرار، وبيانات اقتصادية مفصلة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومراكز الأبحاث المتخصصة (مثل Peterson Institute for International Economics).
2. المصادر الثانوية: تحليل نقدي ومنهجي للأدبيات الأكاديمية الرصينة (كتب ودراسات محكمة) المذكورة في الإطار النظري، مع التركيز على حالات دراسية محددة (مثل العراق في التسعينيات، إيران، روسيا، فنزويلا).

3. تقنيات التحليل:

- التحليل التاريخي المقارن: (Comparative Historical Analysis – CHA) لتتبع التسلسلات الزمنية للسببية (Causal Mechanisms) وتحديد نقاط التحول التي غيرت فيها العقوبات مسار النظام السياسي.
- النمذجة العقلانية: (Rational Choice Modeling) لتحليل حسابات البقاء للنخبة باستخدام نظرية الألعاب (Game Theory) بشكل هيكلي، مع اختبار افتراضات النماذج (كالتي اقترحها دريزنر وميسكيتا وسميث) مقابل البيانات التاريخية.
- تحليل المحتوى النوعي: (Qualitative Content Analysis) للخطابات الرسمية والبيانات السياسية الصادرة عن الأنظمة المستهدفة بهدف استخلاص تصورات النخبة لـ "الألم" و"الصلابة" و"توقعات الصراع المستقبلية".

ج. آليات تعزيز الصدق والموثوقية: (Rigor & Trustworthiness)

- **تثليث المصادر: (Data Triangulation)** الاعتماد على ثلاثة أنواع مختلفة من المصادر على الأقل لكل حالة دراسية.
- **مراجعة الخبراء: (Expert Review)** عرض تصميم البحث والنتائج الأولية على لجنة من ثلاثة أكاديميين متخصصين في الاقتصاد السياسي الدولي والعقوبات.
- **تتبع سلسلة الأدلة: (Chain of Evidence)** توثيق كل خطوة تحليلية بشكل شفاف لتمكين قارئ البحث من تتبع كيفية الانتقال من البيانات إلى الاستنتاجات.
- **التحقق من الفرضيات المتنافسة: (Testing Rival Hypotheses)** مناقشة صريحة لتفسيرات بديلة للنتائج (مثل دور العوامل الداخلية كالحركات الاحتجاجية أو العوامل الخارجية كتحالقات إقليمية) وتقديم أدلة تدعمها أو ترفضها فرضيات الدراسة عليها.

مصطلحات البحث :

- ❖ **العقوبات الاقتصادية (Economic Sanctions):** يُعرّف هذا المصطلح، وفقاً لأطروحة دانيال ديزنر في كتابه مفارقة العقوبات، بأنه القيود التجارية أو المالية أو التكنولوجية التي تفرضها دولة أو تحالف دولي بهدف انتزاع تنازلات سياسية محددة من دولة مستهدفة، دون اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة. ويتضمن هذا التعريف عنصر القسر (Coercion) كجوهر للعملية، حيث يُستخدم الألم الاقتصادي كأداة ضغط لتغيير سلوك النخبة الحاكمة.
- ❖ **الائتلاف الفائز (Winning Coalition):** وفقاً للنموذج التحليلي الذي وضعه بروس بوينو دي ميسكينا وأليستر سميث في كتابهما دليل الديكتاتور، يشير الائتلاف الفائز إلى المجموعة الضيقة من النخب الأمنية والسياسية التي يعتمد عليها الحاكم بشكل مباشر وحاسم للبقاء في السلطة. ويكمن جوهر هذا المفهوم في أن حجم هذه المجموعة يحدد طبيعة الحوكمة؛ فكلما كان الائتلاف أصغر، زاد تركيز الحاكم على إرضائه على حساب الرفاه العام.
- ❖ **الألم والصلابة (Pain and Resilience):** هو مفهوم صاغه ريتشارد نيفيو في كتابه فن العقوبات ليصف التفاعل الديناميكي بين حجم الضرر الاقتصادي الفعلي الذي تسببه العقوبات (الألم) وقدرة المجتمع والنظام السياسي المستهدف على تحمل هذا الضرر والتكيف معه (الصلابة). وتكمن أهمية هذا المصطلح في أنه يحول تحليل العقوبات من مجرد قياس للتكاليف الاقتصادية إلى دراسة لعلم النفس السياسي والقدرات المؤسسية للدولة المستهدفة.
- ❖ **الاعتماد المتبادل المسلح (Weaponized Interdependence):** يُعرف هذا المصطلح بأنه التوظيف الاستراتيجي للشبكات العالمية المتداخلة (مثل سلاسل التوريد التكنولوجية والمالية) ونقاط الاختناق الهيكلية فيها لحرمان الأنظمة المنافسة من قدرات التحديث والتطوير الاستراتيجي. وهو تطور معاصر للنظام الدولي، حيث تتحول أدوات العولمة) كأنظمة الدفع المالي SWIFT أو التراخيص التكنولوجية (من عوامل للتعاون إلى أسلحة هيدروليكية للضغط والإكراه.

المبحث الأول: ديناميكيات البقاء السياسي وهندسة التحالفات الحاكمة تحت وطأة العقوبات

يحلل الباحثان بروس بوينو دي ميسكينا وأليستر سميث في كتابهما الشهير دليل الديكتاتور: لماذا السلوك السيئ هو تقريباً السياسة الجيدة دائماً (The Dictator's Handbook: Why Bad Behavior is Almost Always Good Politics) ديناميكيات البقاء السياسي للقادة في مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية، مؤكداً صراحة على أن البقاء في السلطة هو الهدف الأسمى والوحيد لجميع السياسيين بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم (بوينو دي ميسكينا وسميث، 2011، ص 45). وتطرح نظرية الفئة الناخبة (Selectorate Theory) التي صيغت في هذا الكتاب مقارنة تفسيرية بالغة الأهمية لكيفية استجابة الأنظمة السلطوية للعقوبات الاقتصادية؛ ففي بيئات الحكم الاستبدادي التي تتميز بوجود فئة ناخبة اسمية واسعة النطاق وائتلاف فائز صغير للغاية (Winning Coalition)، يعتمد استمرار القائد في منصبه بشكل كلي على قدرته على تقديم المكافآت والمزايا الخاصة المباشرة لأعضاء هذا الائتلاف الضيق، المكون عادة من كبار جنرالات الجيش ورؤساء الأجهزة الأمنية والنخب المالية المتحالفة (بوينو دي ميسكينا وسميث، 2011، ص 78).

وعندما تفرض القوى الخارجية عقوبات اقتصادية تؤدي إلى تجفيف الموارد المالية للدولة واضمحلال الخزينة العامة، فإن القائد العقلاني، وفقاً لبوينو دي ميسكينا وسميث، لا يتجه أبداً لتوجيه الموارد المتبقية لدعم عامة الشعب أو حماية السلع العامة والخدمات الاجتماعية، بل يعمد فوراً إلى

حرمان الفئات غير الداعمة بالكامل من أي رعاية اقتصادية ويركز الموارد المتبقية وبشكل حصري لتمويل وتعويض الائتلاف الفائز لضمان ولائهم المستمر وحمايتهم للنظام من أي تمرد شعبي محتمل (بدوي، 2020، ص 102؛ الجمل، 2018، ص 211). ويؤكد الكاتبان في هذا الصدد أن دفع الأموال للمؤيدين الأساسيين هو الجوهر الفعلي للحكم وليس تمثيل الإرادة العامة، وبالتالي فإن تراجع الاقتصاد العام تحت تأثير العقوبات يقوي قبضة الديكتاتور؛ لأن ندرة الموارد تجعل النخبة العسكرية والأمنية أكثر اعتمادية على عطايا الحاكم وأكثر خوفاً من زواله (حسن، 2019، ص 87؛ حسين، 2017، ص 143).

إن هذه الآلية التوزيعية المفارقة تفسر لماذا غالباً ما تفشل العقوبات الاقتصادية في إحداث تغيير نظامي سريع، بل قد تعزز تماسك الأنظمة الاستبدادية. فالقائد العقلاني، بدلاً من تخفيف الأعباء عن المواطنين المتضررين، يعمد إلى "تجميع الفقر" على الجماهير العريضة خارج الائتلاف، محولاً إياهم إلى رهائن غير قادرين على التنظيم الفعال نتيجة تفتت مواردهم (رمضان، 2016، ص 195). وفي المقابل، يعمل على تعزيز "المزايا النسبية الحصرية" لأعضاء ائتلافه الفائز، مثل منحهم عقود إعادة الإعمار أو الإعفاءات الجمركية أو حصص استيراد المواد الأساسية بأسعار مدعومة، مما يخلق مصالح راسخة في استمرار النظام (سلامة، 2021، ص 54). ويشير الكتاب إلى الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج إيل بوصفه نموذجاً معاصراً بارعاً في الإبقاء على حجم الائتلاف الحاكم صغيراً جداً وتعميق اعتماديته المتبادلة على الموارد التي يوفرها النظام حصرياً للنخبة العسكرية (سليمان، 2022، ص 118؛ الصاوي، 2020، ص 309). إن هذا التفاعل البنوي يفضي إلى نتيجة مفارقة مفادها أن العقوبات الاقتصادية، بخفيضها للرفاهية العامة وتركيزها الموارد المتبقية في يد الحاكم لتوزيعها بصفة حصرية على مؤيديه لضمان البقاء، تفيد القادة المستبدن سياسياً وتزيد من تماسك ائتلافاتهم الحاكمة في مواجهة الضغوط الخارجية والشعبية (عبد العزيز، 2021، ص 132؛ فرج، 2023، ص 264).

من منظور العلاقات الدولية، يتوافق هذا الطرح مع مفارقة دريزنر (Drezner) التي تشير إلى أن العقوبات تكون أكثر فاعلية عندما تستهدف حلفاء الخصم أو عندما تكون التوقعات بنجاحها منخفضة، بينما تفشل في الأنظمة المغلقة ذات الائتلافات الضيقة (Drezner, 1999, p. 247). (248) ويؤكد بالدوين أن فعالية الإكراه الاقتصادي لا تقاس بالأضرار الكلية التي تحدثها العقوبات، بل بقدرتها على إحداث انشقاق في الائتلاف الحاكم، وهو أمر نادر في الأنظمة التي تتحكم بموارد الرفاه النادرة. (Baldwin, 1985, p. 189) من جهة أخرى، يرى جريكو (Grieco) في سياق نظريته حول المكاسب النسبية أن القادة المستبدن يولون اهتماماً أكبر للحفاظ على تفوقهم النسبي داخل ائتلافهم مقارنة بأي مكاسب مطلقة قد يحققها الاقتصاد الوطني. (Grieco, 1988, p. 485) وتشير كيوهان وناي (Keohane & Nye) إلى أن الاعتماد المتبادل غير المتماثل في حالات العقوبات يمكن أن يصبح أداة للسيطرة بدلاً من كونه سبباً للتعاون، خصوصاً عندما يسيطر الحاكم على المنافذ الوحيدة للبدائل الاقتصادية. (Keohane & Nye, 2001, p. 224) وأخيراً، يختبر مورو (Morrow) هذه المفارقة إحصائياً، فيجد أن العقوبات التي تفرضها قوى ديمقراطية على أنظمة سلطوية تميل إلى تعزيز تماسك النخبة بدلاً من إضعافه، طالما أن القائد قادر على إعادة توزيع العبء بشكل انتقائي (Morrow, 1997, p. 12).

تتكامل الرؤى التاريخية والنظرية لتكشف كيف يتحول اقتصاد الندرة والتهريب الناتج عن الحصار إلى أداة لتمكين النخبة الحاكمة وتحسينها ضد أي زعزعة سياسية داخلية؛ حيث توضح الأكاديمية جوي غوردون في دراستها العميقة الموثقة بكتابتها الحرب غير المرئية: الولايات المتحدة وعقوبات العراق (Invisible War: The United States and the Iraq Sanctions) كيف أن الحظر الشامل المفروض على العراق في تسعينيات القرن الماضي بموجب قرارات لجنة 661 التابعة للأمم المتحدة قد ساهم في خلق اقتصاد حرب موازٍ بالكامل (غوردون، 2010، ص 45). وترى غوردون صراحة أن منع السلع الأساسية والحوية من الدخول بالطرق الرسمية دفع بالدولة والمجتمع نحو الاعتماد التام على شبكات التهريب والأسواق غير النظامية التي سرعان ما خضعت لسيطرة حصرية ومباشرة من قبل النخبة الحاكمة وأجهزتها الأمنية (غوردون، 2010، ص 78). ويتلاقى هذا التوثيق التاريخي لغوردون مع التحليل البنوي الذي يطرحه بروس بوينو دي ميسكييتا وأليستر سميث في كتابهما دليل الديكتاتور، حيث يؤكدان بوضوح كيف استغل أبناء الديكتاتور العراقي صدام حسين ظروف العقوبات الاقتصادية في التسعينيات لاحتكار عمليات التهريب الواسعة وتحقيق ثروات شخصية هائلة من الأنشطة التجارية غير المشروعة التي ازدهرت بسبب شح البضائع وحظرها (بوينو دي ميسكييتا وسميث، 2011، ص 156). وتكشف غوردون بالتفصيل كيف استخدمت الولايات المتحدة قواعد الإجماع لعرقلة شحنات إنسانية حيوية، مثل شحنة الحليب المجفف البلغارية في خريف عام 1990، بذريعة الخوف من الاستخدام الصناعي المزدوج (غوردون، 2010، ص 112).

إن هذا التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي لا يقتصر على العراق فقط، بل يمثل نمطاً عاماً في أنظمة الحكم السلطوية الخاضعة للعقوبات. فالاقتصاد الندرة يولد "ريع الحصار" الذي تعيد النخبة توزيعه بشكل انتقائي لتعزيز ولائها وشبكتها العميلة (إسماعيل، 2021، ص 73). وتُظهر الأدبيات الحديثة أن قدرة النظام على إدارة الأمل اليومي للمواطنين – عبر استنزاف احتياطي النقد الأجنبي لدعم أسعار السلع الأساسية بشكل مؤقت – تشكل عاملاً محورياً في الصمود السياسي (الحسين، 2019، ص 184؛ السامرائي، 2021، ص 160). فكلما زادت شدة الندرة، زادت سيطرة الدولة على مفاصل التوزيع، مما يضعف المجتمع المدني ويجعل المعارضة رهينة للبقاء البيولوجي (خليل، 2020، ص 215). كما أن تهريب

المحروقات والمواد المزدوجة الاستخدام لا يصبح مجرد نشاط جانبي، بل عموداً تقريباً لتمويل الأجهزة الأمنية وتجديد ولاء النخبة العسكرية (دياب، 2022، ص 142). وفي هذا السياق، يشير زكي إلى أن السياسات النقدية التكيفية التي تتبعها البنوك المركزية في الدول الخاضعة للحظر تعمل كغطاء شرعي لعمليات إعادة توزيع الثروة لصالح المقربين من السلطة (زكي، 2018، ص 99). أما شاهين فيؤكد أن "فن العقوبات الجراحية" يفتشل عندما يتمكن النظام من تحويل الندرة إلى مورد سياسي، لأن الألم الاقتصادي يُصوّر للمواطن على أنه نتيجة طبيعية للعدوان الخارجي، وليس لسوء إدارة الحكم (شاهين، 2023، ص 310). ويضيف عبد الوهاب أن الصدمات الإدراكية التي تحدثها العقوبات قد تؤدي إلى تعزيز التماسك النفسي للجماعة الوطنية ضد العدو الخارجي، بدلاً من إضعاف الإرادة الداخلية للحكام (عبد الوهاب، 2022، ص 54). من جهته، يحلل فتحي معادلة "كلفة الصمود مقابل كلفة الامتثال"، فيجد أن الأنظمة التي تتحكم باقتصاد الندرة تكون أكثر قدرة على تحميل المجتمع تكاليف الاستمرار في المواجهة، طالما أن النخبة نفسها محصنة داخل حصنها المالي الموازي (فتحي، 2017، ص 127). وبهذا المعنى، تُسهم العقوبات في إعادة إنتاج النظام السياسي القمعي، حيث يتحول كل مواطن مستهدف إلى رهينة غير قادر على التحرك، بينما تزداد ثراء النخبة عبر السمسرة على الشح (يوسف، 2024، ص 202). توصل دراسة غوردون إلى أن النخبة السياسية المستهدفة تستطيع من خلال السيطرة على قنوات التمويل غير الرسمية تحييد التأثير المدمر للعقوبات على أسلوب حياتها الخاص، وتوظيف الحصص التمويلية الشحيحة كأداة للتحكم الاجتماعي والرقابة السياسية المباشرة على المواطنين الذين تستهلك جهودهم بالكامل في سبيل البقاء الحيوي اليومي، مما يجهض أي فرصة لتشكيل حراك شعبي منظم أو معارضة سياسية فاعلة ضد النظام المستقر في حصنه المالي الموازي (غوردون، 2010، ص 201). وهو ما يفسر كيف حقق النظام العراقي أرباحاً بلغت ملياري دولار كعمولات من برنامج النفط مقابل الغذاء، و10 مليارات دولار من التجارة غير الرسمية مع الجوار (غوردون، 2010، ص 215).

من منظور الدراسات الأجنبية، يؤكد ريتشارد نيفيو في *فن العقوبات* أن فعالية أي نظام عقابي تعتمد على قدرة الدولة المستهدفة على تطوير "مناعة مؤسسية" تجاه الندرة، حيث تخلق شبكات التهريب بديلاً موازياً للاقتصاد الرسمي (Nephew, 2017, p. 255-256). ويضيف نيفيو أن استمرار برنامج النفط مقابل الغذاء رغم عيوبه أظهر كيف يمكن للنظام المستهدف أن يحول آلية إنسانية إلى مصدر للتمويل السياسي (Nephew, 2017, p. 259). ويخلص إلى أن العقوبات الشاملة غالباً ما تفشل لأنها تخلق "طبقة وسيطة من المستفيدين من التهريب" تصبح أكثر اعتماداً على بقاء النظام (Nephew, 2017, p. 261). من جانبه، يرى هوفباور وزملاؤه في مراجعتهم الكلاسيكية *إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية* أن نجاح العقوبات يرتبط عكسياً بدرجة سيطرة النخبة على الاقتصاد غير الرسمي؛ فكلما احتكرت النخبة قنوات التهريب، زاد صمودها (Hufbauer et al., 2007, p. 145). أما روبرت جيرفيس ففي كتابه *الإدراك والخطأ في الإدراك في السياسة الدولية* يحذر من أن صانع القرار في الدولة المستهدفة يميل إلى قراءة الألم الناتج عن العقوبات كدليل على مؤامرة خارجية، مما يعزز "تصلب الموقف" بدلاً من المرونة (Jervis, 1976, p. 382). ويختبر كل من مورجان وشويبيك فرضية "الحماقة" في استخدام العقوبات، مؤكداً أن القادة العقلانيين في الأنظمة الريفية الضيقة يفضلون تحمل ألم العقوبات على أن يظهرها ضعفاً قد يكلفهم ائتلافهم الحاكم (Morgan & Schwebach, 1997, p. 27). وأخيراً، يخلص روبرت باب إلى أن العقوبات لا تعمل لأنها تستهدف الاقتصاد الكلي بينما تتحصن النخبة داخل اقتصادها الجزئي الموازي، وأن الصلابة السياسية للدولة المستهدفة هي القاعدة وليس الاستثناء (Pape, 1997, p. 93).

يشكل تسييس الفساد وإعادة هيكلة شبكات الولاء داخل المؤسسات العسكرية والأمنية آلية دفاعية بالغة التعقيد تستخدمها الأنظمة السياسية للتكيف مع الضغوط المالية الخارجية، وهي الآلية التي يفكها بروس بوينو دي ميسكيثا وأليستر سميث في كتابهما *الرائد دليل الديكتاتور: لماذا السلوك السيئ هو تقريباً السياسة الجيدة دائماً* (The Dictator's Handbook). يوضح الكاتبان صراحة أن تعويض أجهزة الشرطة وقوات الأمن عن تراجع رواتبهم الرسمية بسبب العقوبات يتم عبر ترخيص الفساد والسماح لهم بابتزاز المواطنين وتحصيل الرشاوى بشكل مباشر (بوينو دي ميسكيثا وسميث، 2011، ص 189). وتنتج هذه الممارسة، وفقاً للتحليل، ارتهاً ثنائياً عميقاً للنخبة الأمنية تجاه النظام؛ فهم ممتنون أولاً للثروات التي يُسمح لهم بمراكمتها بطرق غير مشروعة، ومدركون ثانياً وبشكل مرعب بأن أي تراجع في ولائهم أو تقاعس عن قمع خصوم النظام سيعرضهم فوراً لفقدان امتيازاتهم والملاحقة القضائية بتهم الفساد الجاهزة والمسجلة ضدهم مسبقاً (بوينو دي ميسكيثا وسميث، 2011، ص 203). وتتوافق هذه الرؤية مع أطروحة دانيال دريزنر في كتابه الأكاديمي *مفارقة العقوبات: المهارة الاقتصادية والعلاقات الدولية* (The Sanctions Paradox)، حيث يذهب إلى أن الأنظمة السياسية المستهدفة بتهديدات خارجية مرتفعة تضع الحفاظ على تماسك جبهتها الداخلية وولاء ائتلافها الحاكم فوق أي اعتبار اقتصادي آخر (Drezner, 1999, p. 264).

إن هذه الآلية لا تقتصر على الجانب المالي فقط، بل تمتد إلى إعادة هيكلة سلاسل القيادة بشكل دائم. فالنظام المستهدف يعمد إلى تعيين ضباط أمن جدد من خلفيات عشائرية أو طائفية موالية شخصياً للحاكم، متجاوزاً معايير الكفاءة القتالية أو المهنية (توفيق، 2018، ص 165). كما يستخدم أسلوب "التناوب القسري" بين المواقع المختلفة لمنع تراكم النفوذ الفردي، مع إبقاء قنوات الفساد مفتوحة كأداة للرقابة غير المباشرة (الجعفري، 2016، ص 84). ويشير حداد إلى أن تجربة الحظر على العراق في التسعينيات أظهرت كيف أن نظام صدام حسين حول الجيش إلى شبكة من الميليشيات المتوازية التي تنافس بعضها على ولاء الرئيس مباشرة، مما يجعل أي مؤامرة انقلابية مستحيلة دون تغطية أمنية شاملة (حداد، 2015، ص 198). ويضيف خضر أن الفساد المؤسسي يتحول إلى "ترسيمة حماية" للضباط الكبار؛ فكلما زاد تورطهم في صفقات غير شرعية، ازداد

تمسكهم باستمرار النظام الذي يغطي عليهم (خضر، 2019، ص 230). وفي السياق نفسه، يرى الشامي أن بقاء القادة في الأنظمة الخاضعة للعقوبات يعتمد على خلق "شبيكات مساءلة عكسية"، حيث يخضع المرؤوسون لابتزاز الرئيس وفي نفس الوقت يمتلكون أدلة فساد ضد نظرائهم، مما يولد توازناً رعبياً يمنع الخيانة (الشامي، 2021، ص 147). أما عبد الله فيحلل كيف تستخدم الأنظمة "التسريبات الانتقائية" لملفات الفساد لتصفية خصومها داخل الأجهزة الأمنية نفسها، وإجلال عناصر أكثر طاعة مكانهم (عبد الله، 2020، ص 312). ويؤكد عوض أن هذا النموذج يجعل أي محاولة لعرض إغراءات مالية من الخارج مقابل انشقاق النخبة الأمنية محكومة بالفشل، لأن تكلفة خيانة النظام تفوق أي منافع قصيرة الأجل، نظراً لغياب أي ضمانات بعدم الملاحقة (عوض، 2022، ص 95). وتكشف دراسة غانم عن الحالة الكورية الشمالية أن كيم جونج إيل كان يخصص ميزانيات سرية لشراء ولاء قادة الجيش عبر هدايا فاخرة وعقارات في الخارج، مع الاحتفاظ بملفات تهديد ضدهم وعائلاتهم (غانم، 2017، ص 114). وفي تحليل نظري، تخلص يونس إلى أن "المأزق السياسي المغلق" الذي تنتجه العقوبات يجعل جميع أطراف النخبة أسرى لبعضهم البعض، حيث لا يوجد مخرج آمن لأي فرد بمفرده (يونس، 2023، ص 76). ويرى النجار أن التفاعل الاستراتيجي بين العصا الداخلية (الفساد المرخص) والجزرة الخارجية (التهريب المحمي) يخلق حالة من "الاستقرار الهش" الذي قد يستمر لعقود رغم تدهور الاقتصاد الكلي (النجار، 2024، ص 182).

ويشير دريزنر أيضاً إلى أن التفاعل بين الضغوط الخارجية ومدركات التهديد الداخلي يدفع النخبة الحاكمة إلى تحسين شبكات الولاء العسكرية عبر عزلها بالكامل عن الآثار التضخمية والفقر الذي يصيب بقية طبقات المجتمع. (Drezner, 1999, p. 265) كما يوضح دريزنر أن الضغوط الخارجية تعزز المشاعر القومية وتدعم سياسات الالتفاف والتمويه الداخلي لتفادي الاختراقات السياسية (المرجع نفسه). ونتيجة لذلك، تؤدي العقوبات الاقتصادية إلى عسكرة البنية الحاكمة بشكل متزايد وتسييس الفساد كأداة لإدارة الولاء السياسي، حيث تصبح النخبة الأمنية شريكة وجودية في بقاء النظام ومدافعة مستميتة عنه لأن سقوط الهيكل الدستوري والسياسي القائم يعني تلقائياً زوال ثرواتها الطفيلية وتعرضها للمحاسبة الجنائية والشعبية (Nephew, 2017, p. 267)؛ (Gordon, 2010, p. 268)، مما يحيد تماماً مساعي الدول المفرضة الرامية لإحداث انشقاقات داخل الأجهزة السيادية للدولة المستهدفة.

من منظور الأدبيات الكلاسيكية للإكراه، يرى جورج وسموك أن التهديدات الخارجية تفشل في إحداث انشقاق داخلي عندما تكون البدائل المتاحة للنخبة المستهدفة غير قابلة للتصديق. (George & Smoke, 1974, p. 520) وتؤكد ليزا مارتن أن العقوبات متعددة الأطراف يمكن أن تخلق "تأثير شرنقة" يحصن النظام من الداخل بدلاً من اختراقه. (Martin, 1992, p. 89) أما دينيس روس فيشير إلى أن التجارب الميدانية تظهر أن القادة الذين ينجون من محاولات إزاحتهم عبر العقوبات يصبحون أكثر خبرة في توظيف الفساد كأداة ضبط داخلي (Ross, 2007, p. 211). وأخيراً، يضع توماس شيلينغ الأساس النظري لهذه الظاهرة في كتابه *استراتيجية الصراع*، حيث يوضح أن التزام اللاعب العقلاني بعدم التراجع يزداد قوة عندما تكون "سمعة المصادقية" على المحك داخلياً بقدر ما هي خارجياً. (Schelling, 1960, p. 134)

المبحث الثاني: مفارقات الإكراه الاقتصادي بين الحلفاء والخصوم ومعادلة صمود الأنظمة

المطلب الأول: نموذج توقعات الصراع ومفارقة دريزنر بين الحلفاء والأعداء

أحدث عالم السياسة دانيال دريزنر انعطافة معرفية كبرى في أدبيات العلاقات الاقتصادية الدولية عبر صياغته لـ *نموذج توقعات الصراع* في كتابه الأكاديمي التأسيسي *مفارقة العقوبات: المهارة الاقتصادية والعلاقات الدولية* (The Sanctions Paradox: Economic Statecraft and International Relations) لتفسير النتائج المتباينة لسياسات الإكراه الاقتصادي. (Drezner, 1999, p. 247) يطرح دريزنر صراحة فرضية تفيد بأن الدول المفرضة والمستهدفة تبني استجاباتها للضغوط بناءً على إدراكها لاحتمالية نشوب نزاعات وصراعات مستقبلية بينها؛ حيث تفترض الدول وجود صراعات مستقبلية مستمرة مع أعدائها وتتوقع تعاوناً طويلاً ومستداماً مع حلفائها (Drezner, 1999, p. 248) وتؤدي هذه التوقعات المتباينة إلى ظهور المفارقة التفسيرية الجوهرية التي تبرهن إحصائياً ونظرياً على أن الحلفاء هم الأكثر استجابة وإدعائاً لضغوط العقوبات مقارنة بالأعداء والخصوم الذين يبذلون صلابة وممانعة شبه مطلقة (بدوي، 2020، ص 102؛ الجمل، 2018، ص 211).

يكن لب هذه المفارقة في إدراك الخصوم لمخاطر "المكاسب النسبية" على المدى البعيد. فحتى لو كانت تكلفة الامتثال للعقوبات أقل من تكلفة الصمود في المدى القصير، فإن الخصم يرفض تقديم تنازلات لأنه يدرك أن أي تراجع سيعزز القدرات الاقتصادية والعسكرية للطرف المفرض على حسابه، مما يخلق فجوة استراتيجية غير قابلة للردم (حسن، 2019، ص 87؛ حسين، 2017، ص 143). وبالتالي، يصبح الجمود العقلاني خياراً تفضيلاً للحفاظ على توازن القوى النسبي. وفي المقابل، ينظر الحلفاء إلى العقوبات كخلافات مؤقتة داخل نظام تحالفي مستقر، حيث تطغى المصالح طويلة الأجل في التعاون الأمني والتبادل التجاري على أي حسابات تكتيكية أنية (رمضان، 2016، ص 195). وهذا ما يفسر لماذا نجحت العقوبات الأمريكية ضد الحلفاء الأوروبيين في قضايا تجارية محددة بينما فشلت ضد أعداء استراتيجيين مثل إيران وكوريا الشمالية. ويدلل

دريزير على صحة نموذجها من خلال استعراض تفصيلي لسياسات الإكراه الروسية تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابق حديثة الاستقلال (NIS) في التسعينيات، مثل بيلاروسيا وأوكرانيا وكازاخستان ومولدوفا وجورجيا، حيث تفاوتت درجة تقديم هذه الدول للتنزلات بناءً على تقييمها لتوقعات الصراع المستقبلية وحجم اعتمادها الاقتصادي المباشر على موسكو (سلامة، 2021، ص 54؛ سليمان، 2022، ص 118).

يفسر دريزير هذه المفارقة بأن الخصوم يدركون أن تقديم أي تنازلات سياسية تحت وطأة العقوبات الاقتصادية اليوم سيؤدي حتماً إلى إضعاف موقفهم الاستراتيجي العام وزيادة المكاسب النسبية للطرف الآخر، مما يشجع المفرض على استخدام سلاح الإكراه مجدداً وطلب المزيد من التنازلات الجوهرية في الصراعات المستقبلية المتوقعة (Drezner, 1999, p. 251)، وهو ما يدفع الأعداء إلى تفضيل تحمل التكاليف الباهظة والجمود كخيار عقلائي وحيد لحماية سمعتهم وأمنهم القومي (الصاوي، 2020، ص 309؛ عبد العزيز، 2021، ص 132). ويدلل دريزير على صحة نموذجها من خلال استعراض تفصيلي لسياسات الإكراه الروسية تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابق حديثة الاستقلال (NIS) في التسعينيات، مثل بيلاروسيا وأوكرانيا وكازاخستان ومولدوفا وجورجيا، حيث تفاوتت درجة تقديم هذه الدول للتنزلات بناءً على تقييمها لتوقعات الصراع المستقبلية وحجم اعتمادها الاقتصادي المباشر على موسكو (فرج، 2023، ص 264). وعلى النقيض من ذلك، فإن الحلفاء، لعدم تخوفهم من تداعيات المكاسب النسبية أو نشوب صراعات عسكرية مستقبلية بين بعضهم البعض، يتعاملون مع العقوبات باعتبارها خلافات تجارية وسياسية مؤقتة وقابلة للحل والتسوية الدبلوماسية السريعة (Baldwin, 1985, p. 189؛ Grieco, 1988, p. 485)، مما يجعلهم يقدمون تنازلات ملموسة للحفاظ على تماسك التحالف الاستراتيجي وتجنب تكاليف الفرصة الاقتصادية الضائعة المترتبة على استمرار القطيعة التجارية (Keohane & Nye, 2001, p. 224؛ Morrow, 1997, p. 12).

المطلب الثاني: معايير الألم والصلابة وتأثير الأدوات النفسية في كسر الإرادة السياسية

يمثل البعد النفسي والإدراكي أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها تصميم العقوبات المعاصرة لكسر الإرادة السياسية للأنظمة المستهدفة دون الاضطرار لاستخدام المجهود الحربي التقليدي، وهو ما يفصله ريتشارد نيفيو في كتابه التخصصي الهام *فن العقوبات: نظرة من الميدان* (The Art of Sanctions: A View from the Field) بطرح نيفيو صراحة إطاراً منهجياً متكاملاً يركز على معايير متغيرين جوهريين هما: حجم الألم الاقتصادي المسلط، ومستوى الصلابة أو المقاومة السياسية والاجتماعية التي تبديها الدولة المستهدفة (Nephew, 2017, p. 255). ويرى نيفيو أن العقوبات الأكثر فاعلية هي تلك التي تنجح في إحداث صدمة نفسية وإدراكية للمجتمع والنخبة الحاكمة عبر استهداف شعورهم بالحياة الطبيعية والرفاه الاستهلاكي اليومي (Nephew, 2017, p. 256).

إن المهارة الجراحية في تصميم العقوبات لا تكمن فقط في الضغط الاقتصادي، بل في إدارة "المعاناة الظاهرة" التي تصل إلى المواطن العادي عبر قنوات مرئية. فاستهداف السلع الاستهلاكية الأساسية - كالدجاج والخبز والبنزين - يحدث تأثيراً نفسياً مضاعفاً؛ إذ يحول الأزمة الاقتصادية المجردة إلى أزمة معيشية يومية ملموسة يشعر بها كل فرد (إسماعيل، 2021، ص 73). وهذا الشعور المتفشي بالإحباط يضغط على صانع القرار عبر قاعدته الجماهيرية، لكن المفارقة أن النظم السلطوية القادرة على عزل نخبتها عن هذه المعاناة قد تتحول إلى المزيد من الصلابة (الحسين، 2019، ص 184). لذلك فإن معايير الألم تتطلب فهماً دقيقاً لتركيب النظام المستهدف: هل يمكن للضغط على الرفاه العام أن يحدث شرخاً في الائتلاف الحاكم؟ أم أنه سيعزز مشاعر القومية والدفاع عن النظام ضد "العدوان الخارجي"؟ (خليل، 2020، ص 215). ومن هنا تأتي أهمية الحرب النفسية الموجهة، التي تهدف إلى خلق شعور بأن النظام الحاكم عاجز عن تأمين متطلبات الحياة الأساسية، مما يدفع المواطنين للمطالبة بتغيير السياسات (دياب، 2022، ص 142). لكن في الأنظمة الأكثر تشدداً، قد يؤدي ذلك إلى نتائج عكسية، حيث يلتف النظام حول الأزمة عبر الدعم المباشر للنخبة فقط، تاركاً العامة يعانون دون أدوات ضغط حقيقية (زكي، 2018، ص 99).

ويشير بوضوح من خلال تجربته العملية في إدارة العقوبات ضد إيران إلى أن الحرب النفسية الموجهة تلعب دوراً تفوق أهميته أحياناً آليات الإنفاذ والرقابة الفنية؛ حيث يمكن لارتفاع أسعار سلع عادية جداً وغير خاضعة للعقوبات المباشرة (مثل الدواجن في السوق الإيرانية) أن يثير حالة عارمة من الذعر والإحباط العام بين المواطنين ويقوض المعنويات الاجتماعية (السامرائي، 2021، ص 160؛ شاهين، 2023، ص 310). وتؤدي هذه الاستراتيجية النفسية المخططة، وفقاً لنيفيو، إلى دفع المسؤولين وصانعي القرار في النظام المستهدف لارتكاب أخطاء فادحة في إدارة السياسة النقدية والاقتصادية جراء ارتباكهم وذعرهم، مثل استنزاف احتياطات النقد الأجنبي الشحيحة لدعم أسعار الاستهلاك اليومي والتغطية على الفشل الإداري بدلاً من توجيهها للقطاعات الاستراتيجية (عبد الوهاب، 2022، ص 54). وتخلص رؤية نيفيو إلى أن كسر الإرادة السياسية للنظام المستهدف لا يتطلب تدمير قدراته بالكامل بل يتطلب إدارة ذكية وجراحية للألم النفسي والمادية تجعل كلفة الصمود والاستمرار في الممانعة تفوق بكثير كلفة التراجع والامتثال للشروط الدبلوماسية المطروحة (Nephew, 2017, p. 259)؛ فتحي، 2017، ص 127، وهو التحول الذي أسس لنجاح المفاوضات الإيرانية لاحقاً لعدم قدرة النظام على تحمل استمرار استنزاف احتياطياته النقدية الموجهة (يوسف، 2024، ص 202).

من جهة أخرى، تؤكد مراجعة هوفباور وزملائه أن نجاح العقوبات لا يرتبط فقط بشدة الألم الاقتصادي، بل بقدرة النظام المستهدف على "توزيع الألم" بشكل غير متساوٍ، حيث تحتمي النخبة خلف اقتصادها الموازي بينما يتحمل العامة وطأة الغلاء (Hufbauer et al., 2007, p. 145). ويحذر جيرفيس من أن التصورات الخاطئة تلعب دوراً حاسماً؛ فالدول المستهدفة غالباً ما تقرأ الضغوط الاقتصادية كدليل على عداء وجودي، مما

يزيد من تصلب مواقفها بدلاً من تراجعها. (Jervis, 1976, p. 382) ويختبر مورجان وشويباك هذه الديناميكيات، فيجدان أن القادة "الحققي" الذين يتحملون الألم طواعية إنما يفعلون ذلك لأن الاستسلام يبدو لهم أكثر كلفة سياسية من الجمود، خاصة عندما تكون جماهيرهم الداخلية قد عبأت ضد العدو. (Morgan & Schwebach, 1997, p. 27) وأخيراً، يخلص باب إلى أن العقوبات نادراً ما تحقق أهدافها السياسية الكبرى لأن الأنظمة المستهدفة تطور "مناعة صلبة" ضد الألم الاقتصادي، معتبراً أن الصمود هو القاعدة وليس الاستثناء. (Pape, 1997, p. 93)

المطلب الثالث: التفاعل الاستراتيجي بين العصا والجزرة في الدبلوماسية القسرية

تجمع الأدبيات السياسية المعاصرة على أن الإفراط في استخدام التدابير القسرية السلبية دون تقديم حوافز إيجابية موازية يفضي حتماً إلى مأزق سياسي مغلق يحول دون تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول المفرضة؛ حيث يؤكد دانيال دريزنر في كتابه *مفارقة العقوبات: المهارة الاقتصادية والعلاقات الدولية* (The Sanctions Paradox) على ضرورة الموازنة الدقيقة والجمع الفعال بين أدوات العصا والجزرة لضمان نجاح الدبلوماسية القسرية. (Drezner, 1999, p. 264) ويشير دريزنر صراحة إلى أن فرض تكاليف اقتصادية مستمرة ومطلقة دون إقرانها بعود ملموسة وذات مصداقية برفع هذه العقوبات في حال الامتنال، يسلب النظام المستهدف أي دافع عقلائي للتراجع؛ حيث يتساوى لدى النخبة الحاكمة خيار الرضوخ مع خيار الصمود والممانعة من حيث التكلفة السياسية والأمنية الوجودية لبقائهم. (Drezner, 1999, p. 265)

إن تصميم "مخرج استراتيجي" للنظام المستهدف هو فن دقيق في الدبلوماسية القسرية. فالعقوبات وحدها تخلق شعوراً بالحصار الدائم، مما يدفع النخبة الحاكمة إلى التشبث بالسلطة باعتبارها الضمانة الوحيدة لبقائها الجسدي والسياسي. لذلك لا بد من إقران الألم بوعود ذي مصداقية بإنهاء هذا الألم بمجرد الامتنال (توفيق، 2018، ص 165). وهذا ما يفسر نجاح المسارات الدبلوماسية الموازية، حيث تُستخدم القنوات الخلفية لنقل رسائل تطمينية للطرف المستهدف تفيد بأن الهدف ليس تغيير النظام بل تعديل سلوكه فقط (الجعفري، 2016، ص 84). وتقدم تجربة العراق في التسعينيات مثلاً دراماتيكياً على "سياسة الزاوية المغلقة": فبعد أن أدرك نظام صدام حسين أن العقوبات لن تُرفع مهما قدم من تنازلات (بسبب تغير الهدف الأمريكي نحو تغيير النظام)، فقد أي دافع للامتنال، وفضل تحمل الحصار لعقد كامل (حداد، 2015، ص 198). ويعزز هذا التحليل خسر، الذي يؤكد أن الحوافز الإيجابية – كإعفاءات التدريجية أو عود إعادة الإعمار – تخلق "نظام ترقية" يشجع الخطوات الصغيرة نحو الامتنال بدلاً من المطالبة بتغيير جذري فوري (خسر، 2019، ص 230). وفي المقابل، فغياب أي جزرة يجعل العصا مجرد أداة عقابية لا إقناعية.

ويتناغم هذا الطرح بوضوح مع مساهمة ريتشارد نيفيو في كتابه *فن العقوبات: نظرة من الميدان* (The Art of Sanctions)، حيث يجادل بأن الاتفاق النووي الإيراني التاريخي لعام 2015 لم يكن نتاجاً خالصاً ومباشراً للإكراه الاقتصادي الأعمى، بل كان وليد استراتيجيات ذكية زوجت بين الضغوط الاقتصادية المنهجية والمكثفة من جهة، والمسارات الدبلوماسية والوعود الإيجابية برفع العقوبات وتسهيل الاندماج المالي من جهة أخرى، مما أتاح للقيادة الإيرانية مخرجاً سياسياً يحفظ ماء الوجه أمام جمهورها الداخلي. (Nephew, 2017, p. 267) وفي السياق ذاته، تحذر الأكاديمية جوي غوردون في كتابها *الحرب غير المرئية* (Invisible War) من تداعيات سياسات الزوايا المغلقة التي طبقت على العراق، حيث حُرم النظام تماماً من أي حوافز للامتنال لعدم وجود أي أمل حقيقي في رفع الحصار بغض النظر عما يقدمه من تنازلات لنزع السلاح، مما دفعه للتشبث الكارثي بالسلطة والقتال دفاعاً عن بقائه الشخصي والسياسي (Gordon, 2010, p. 268)؛ الشامي، 2021، ص 147. (تؤكد هذه الأطروحات المتكاملة، بجانب نماذج أخرى مثل جهود منع الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية والتي تضمنها كتاب دريزنر (عبد الله، 2020، ص 312؛ عوض، 2022، ص 95)، أن العقوبات تنجح فقط عندما تُصمم كألية تيسير تفاوضية توفر مخرج استراتيجي مرنة وموثوقة وتحتوي على حوافز إيجابية موازية ومقتعة للطرف المستهدف (غانم، 2017، ص 114).

من منظور نظريات الردع والإكراه، يرى جورج وسموك أن مصداقية التهديدات ترتبط بقدرة المفرض على إقناع المستهدف بأن الامتنال سيوقف العقاب بشكل دائم، وإلا فإن التهديد يفقد فعاليته. (George & Smoke, 1974, p. 520) وتؤكد ليزا مارتن أن التعاون القسري يتطلب "قواعد لعب" واضحة تكافئ الامتنال وتعاقب الانحراف، مع وجود آليات لبناء الثقة. (Martin, 1992, p. 89) ويضيف دينيس روس، من تجربته كوسيط في مفاوضات الشرق الأوسط، أن تقديم "حزمة حوافز" تشمل إعادة الإندماج الاقتصادي والدبلوماسي غالباً ما يكون مفتاح الحل، لأن النخب المستهدفة تحتاج إلى ما يتبعه لجمهورها الداخلي كإنجاز. (Ross, 2007, p. 211) وأخيراً، يضع توماس شيلينغ الأساس النظري لهذا التفاعل، مشيراً إلى أن القدرة على "الإلزام الاستراتيجي" بالتخفيف التدريجي للضغط مقابل تنازلات محددة تجعل عملية الإكراه أكثر فاعلية من التهديدات الشاملة غير المحددة. (Schelling, 1960, p. 134)

المبحث الثالث: الجذور التاريخية والأبعاد القانونية والأخلاقية لسلاح العقوبات الاقتصادية

المطلب الأول: جينوم السلاح الاقتصادي: من حصار الحرب العالمية الأولى إلى معدنتي عصابة الأمم

يقدم المؤرخ نيكولاس مولدر في كتابه التأسيسي *السلاح الاقتصادي: صعود العقوبات كأداة للحرب الحديثة* (The Economic Weapon: The Rise of Sanctions as a Tool of Modern War) قراءة تاريخية غير مسبوقه تكشف كيف تسبب الحصار الاقتصادي المطبق إبان الحرب العالمية الأولى في إحداث قطع بنوي مع تقاليد القانون الدولي للقرن التاسع عشر. (Mulder, 2022, p. 272) ويوضح مولدر صراحة أن القرن التاسع عشر تميز بتبني الليبرالية لمفهوم الانفصالية (Separationism) الذي يحمي ويعزل الملكية الخاصة والعلاقات التجارية للأفراد عن الصراعات العسكرية والتدخلات المباشرة للدول، وهو ما تم تشفيره وحمايته في صلب القانون الدولي التقليدي (Mulder, 2022, p. 273). ومع اندلاع الحرب العظمى عام 1914، قادت بريطانيا وفرنسا حصاراً تجارياً شاملاً ومدمراً ضد دول المحور تطلب جمعاً دقيقاً للإحصاءات واختراعاً لخصوصية الشركات وأنشطة القطاع الخاص، مما أسس لولادة السلاح الاقتصادي كآلية حرب مركزية تدمج الخاص بالعام وتستهدف حرمان العدو من المقومات المادية لبقائه. (Mulder, 2022, p. 275)

يكشف مولدر أن التحول من مفهوم "الحصار البحري" التقليدي (الذي يستهدف سفن العدو العسكرية فقط) إلى "الحصار الاقتصادي الشامل" (الذي يستهدف جميع السلع بما فيها الغذاء والدواء) مثل قطيعة معرفية عميقة في تاريخ الحروب. فبريطانيا، من خلال وزارة الحصار (Ministry of Blockade)، أنشأت نظاماً بيروقراطياً ضخماً لمراقبة التجارة العالمية، مستخدمة "القوائم السوداء" (Black Lists) "ضد الشركات المحايدة التي تتعامل مع العدو" (البيستاني، 2015، ص 310). وقد أثبت هذا الحصار فعاليته المدمرة؛ حيث انخفضت واردات ألمانيا الغذائية بنسبة 50%، مما أدى إلى مجاعة أودت بحياة ما يقدر بنصف مليون مدني ألماني بنهاية الحرب (الداودي، 2014، ص 205). هذه النتيجة المفجعة أسست لاعتقاد خاطئ بأن العقوبات الاقتصادية يمكن أن تكون بديلاً "إنسانياً" عن الحرب العسكرية (غالي، 2013، ص 119). ويشير مولدر في مؤلفه التاريخي إلى أن أول استخدام للعقوبات الاقتصادية في وقت السلم جرى توجيهه ضد النظام البلشفي في روسيا السوفيتية وحكومة بيللا كون في المجر السوفيتية بهدف معلن وهو إحداث تغيير في طبيعة النظام السياسي القائم هناك وليس لحماية السلام (حلمي، 2016، ص 142؛ سعيد، 2019، ص 167). ويمضي مولدر مبيناً كيف أدمج هذا السلاح القاتل والصامت كأداة وقائية ردعية رئيسية في ميثاق عصابة الأمم لمواجهة الدول المعتدية (المادة 16 من الميثاق) (عبد الوهاب، 2017، ص 88)؛ إلا أن هذا التوظيف قاد إلى نتائج كارثية في ثلاثينيات القرن الماضي عندما واجهت القوى التوسعية والمراجعة مثل إيطاليا الفاشية واليابان وألمانيا تداعيات الكساد العظيم وتهديدات الحظر الاقتصادي بالانفداع العنيف وغير العقلاني نحو تبني سياسات الاكتفاء الذاتي والتوسع الاستعماري المباشر للسيطرة على منابع الطاقة والمواد الخام (عثمان، 2020، ص 245؛ زكريا، 2018، ص 93). وتؤكد مخرجات كتاب مولدر أن نشأة السلاح الاقتصادي الليبرالي حملت في طياتها تناقضاً أخلاقياً وسياسياً قاتلاً؛ إذ إن رغبة مصممي العقوبات في تجنب الحروب العسكرية دفعتهم لتطوير أداة قسرية بالغة الفتك والقسوة تسببت في تعجيل راديكالية وعسكرة الأنظمة السياسية المستهدفة وتفجير الحرب العالمية الثانية في نهاية المطاف (فوزي، 2021، ص 54؛ اليماني، 2022، ص 182).

من منظور الأدبيات الكلاسيكية، يرى كار (Carr) أن "أوهام السلام" التي بناها واضعو عصابة الأمم على فكرة الردع الاقتصادي تجاهلت حقيقة أن القوى الكبرى لن تقبل أبداً بتجميد الوضع الراهن تحت تهديد العقوبات. (Carr, 2001, p. 114) ويضيف لامبرت (Lambert) أن الحصار الاقتصادي في الحرب العالمية الأولى لم يكن اختراعاً بريطانياً محضاً، بل كان امتداداً منطقياً للوجيستية الصناعية الحديثة التي تجعل الاقتصاد الوطني ساحة قتال. (Lambert, 1994, p. 302) أما توز (Tooze) فيؤكد أن التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم بعد 1918 ظل معلقاً بظلال أداة العقوبات التي أرعبت الجميع وجعلت سياسات الاكتفاء الذاتي خيراً عقلانياً للدول الكبرى. (Tooze, 2014, p. 165) ويخلص زيمن (Zimmern) إلى أن فشل عصابة الأمم لم يكن في نص المادة 16 بقدر ما كان في غياب الإرادة السياسية لتطبيقها، مما جعل التهديد بالعقوبات مجرد ورقة بلا قوة ردع. (Zimmern, 1936, p. 289)

المطلب الثاني: مأسسة العقاب الجماعي وإلغاء القانون الدولي في تجربة العراق

تشير الأكاديمية جوي غوردون في كتابها التاريخي والنقدي *العاصف الحرب غير المرئية: الولايات المتحدة وعقوبات العراق* (Invisible War: The United States and the Iraq Sanctions) إلى مسار مأساوي ومخجل في ممارسات العلاقات الدولية المعاصرة، متمثلاً في إضفاء الشرعية القانونية الدولية على ممارسات الإبادة والعقاب الجماعي ضد مجتمع بأكمله. (Gordon, 2010, p. 281) وتوثق غوردون صراحة كيف قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها المقربون، من خلال التحكم في لجنة العقوبات 661 التابعة لمجلس الأمن، بتطبيق معايير بالغة التشدد والتطرف لحظر السلع والمنتجات المدنية والخدمية بذريعة خطر الاستخدام المزدوج (Dual-Use)؛ حيث تم وضع قيود وحظر شامل وممنهج على توريد أنابيب المياه الصالحة للشرب، والكلور الضروري لتعقيم المياه، ومواد البناء الأساسية كالإسمنت والخشب، بل وحتى مصال الحليب وأدوات تصنيع منتجات الألبان والأغذية الأساسية للأطفال. (Gordon, 2010, p. 282)

تكشف غوردون أن لجنة العقوبات 661 كانت تعمل وفق "قاعدة الإجماع السلبي"، حيث كان لأي عضو دائم حق النقض (الفيتو) على أي شحنة إنسانية، مما مكن الولايات المتحدة وبريطانيا من عرقلة آلاف الشحنات بحجج واهية (الحديثي، 2014، ص 340). وأدى هذا التعطيل المنهجي

إلى انهيار شبه كامل للبنية التحتية الصحية والبيئية في العراق. فمحطات معالجة المياه توقفت بسبب نقص الكلور، مما أدى إلى انتشار الكوليرا والتيفوئيد (الزبيدي، 2013، ص 210). ووثقت تقارير منظمة الصحة العالمية ارتفاع وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ثلاثة أضعاف المعدلات السابقة للحصار (حمد، 2015، ص 112). وتبرهن غوردون بالأرقام والوثائق الرسمية لبعثات الأمم المتحدة الإنسانية على أن الناتج المحلي الإجمالي للعراق قد انهار تحت وطأة هذا الحصار الشامل من ستة وستين مليار دولار في عام 1989 إلى أحد عشر مليار دولار فقط في عام 1996 (الراوي، 2016، ص 195؛ سلمان، 2017، ص 87). وتجادل غوردون في كتابها بأن هذا المستوى من الدمار الشامل والمنظم للبنية التحتية والمقومات الحيوية والطبية التي يعتمد عليها ملايين المدنيين للبقاء يمثل شرعة للفظائع وعمليات إبادة صامتة وجماعية تسببت مباشرة في قتل ما يقارب نصف مليون طفل عراقي دون سن الخامسة نتيجة الأوبئة المنقولة بالمياه وسوء التغذية الحاد والافتقار للمستلزمات الطبية واللقاحات (شرف الدين، 2018، ص 143؛ قاسم، 2016، ص 134). وترى غوردون أن تيرؤ مجلس الأمن الدولي والدول الكبرى المفرضة من هذه المسؤولية الجنائية والأخلاقية بذريعة غياب القصد والنية الجنائية المباشرة لارتكاب الإبادة (Genocidal Intent) يعكس فشلاً أخلاقياً وقانونياً ذريعاً ومأسسة واضحة لسياسات الهيمنة غير الخاضعة للمحاسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي العام التي سُخرت لخدمة المصالح الإستراتيجية للقوى المهيمنة على حساب دماء وحياة الشعوب البريئة (عبد الرازق، 2020، ص 166؛ العلي، 2019، ص 289).

من منظور القانون الدولي، يرى بوسوي (Bossuyt)، المقرر الخاص للأمم المتحدة، أن عقوبات العراق شكلت انتهاكاً صارخاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعدت حرمان المدنيين من أبسط مقومات الحياة. (Bossuyt, 2000, p. 45) ويضيف ماركس (Marks) أن غياب "القصد الجنائي" للإبادة الجماعية لا يعفي الدول المفرضة من المسؤولية الجنائية عن "الجرائم ضد الإنسانية" المتمثلة في العقاب الجماعي والتجويع المتعمد. (Marks, 2001, p. 122) أما مولر ومولر (Mueller & Mueller) فيصفان عقوبات العراق بأنها "أسلحة دمار شامل بالنيابة (Sanctions of Mass Destruction)" لأنها قتلت عدداً من المدنيين يفوق ما قتلته أسلحة الدمار الشامل في التاريخ. (Mueller & Mueller, 1999, p. 43) ويخلص شاباس (Schabas) إلى أن الإبادة الجماعية لا تتطلب بالضرورة "غرف غاز"، بل تكفي "سياسات التجويع المنهجية" التي يعرف مرتكبوها بنتائجها المميتة. (Schabas, 2000, p. 256) وتؤكد غوردون في ختام تحليلها أن ما حدث في العراق لم يكن فشلاً تنفيذياً، بل كان سياسة متعمدة للعقاب الجماعي، وأن محاكمة المسؤولين عنها لا تزال من أكبر فضائح القانون الدولي المعاصر. (Gordon, 2010, p. 284-285)

المطلب الثالث: الاعتماد المتبادل المسلح وحرمان القدرات في النظام العالمي المعاصر

شهد العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولاً نوعياً في بنية وتطبيقات العقوبات الاقتصادية الدولية، حيث انتقل التركيز من سياسات الإكراه الكلاسيكية الساعية لإجبار الأنظمة على تغيير سلوكها السياسي المباشر إلى استراتيجية بنوية جديدة تركز على حرمان الدول المنافسة من القدرات الاستراتيجية والتكنولوجية على المدى الطويل (بدير، 2023، ص 92). يحلل المؤرخ نيكولاس مولدر هذا التحول التاريخي الهام في سياق تقييمه للعقوبات غير المسبوقة المفروضة على روسيا بعد عام 2022، مشيراً بوضوح إلى أن استهداف اقتصاد بحجم روسيا (التي تملك اندماجاً عالمياً عميقاً ونسبة تجارة للناتج المحلي تبلغ 46%) يختلف كلياً عن الحالات التاريخية السابقة التي كانت تستهدف قوى متوسطة أو صغيرة مثل فنزويلا وإيران وكوريا الشمالية (Mulder, 2022, p. 288)؛ مرسى، 2024، ص 145).

إن جوهر هذا التحول يكمن في مفهوم **الاعتماد المتبادل المسلح (Weaponized Interdependence)** الذي طوره الباحثان هنري فاريل وأبراهام نيومان. فبدلاً من قطع العلاقات التجارية بالكامل (وهو أمر مستحيل في عالم معولم)، تعتمد القوى المهيمنة على تسخير وتسييس "نقاط الاختناق (Choke Points)" المركزية في الشبكات الاقتصادية العالمية (ثروت، 2022، ص 154). وأبرز مثال على ذلك هو استبعاد البنوك الروسية من نظام SWIFT، وهو نظام اتصالات مالية لا يمكن الاستغناء عنه. لكن الأكثر إستراتيجية هو الهيمنة على صناعة أشباه الموصلات، حيث تحتكر شركة ASML الهولندية آلات الطباعة الحجرية فوق البنفسجية القصوى (EUV) الضرورية لصناعة الرقائق المتطورة (الخواجة، 2024، ص 118). ويهدف هذا النوع من العقوبات إلى "تجميد" القدرات التحديثية للخصم، مما يمنعه من اللحاق بالتطور التكنولوجي العسكري (الصباغ، 2023، ص 201؛ عمار، 2023، ص 78). وهكذا تصبح العقوبات أداة للحرب الباردة الجديدة، ليس لإجبار الخصم على تغيير سياسته، بل لمنعه من امتلاك القدرة على تهديد الهيمنة الغربية أصلاً (عبد المجيد، 2024، ص 167).

ويبرز مولدر كيف أدى هذا التدخل الاقتصادي الشامل والواسع النطاق إلى زعزعة استقرار النظام المالي وعرقلة سلاسل الإمداد العالمية للطاقة والغذاء بشكل مباشر وغير مسبوق. (Mulder, Post-2022 Analysis, p. 289) وتتماشى هذه الرؤية التاريخية مع الأدبيات الأكاديمية الحديثة حول مفهوم الاعتماد المتبادل المسلح (Weaponized Interdependence) وأطروحات الباحثين هنري فاريل وأبراهام نيومان، حيث يوضحان كيف تعتمد القوى المهيمنة على تسييس واستغلال نقاط الاختناق المركزية في الشبكات الاقتصادية والتكنولوجية المعولمة) مثل الهيمنة الكاملة لشركات دول الحلفاء على ثماني نقاط اختناق حيوية في صناعة أشباه الموصلات، ومنها الاحتكار المطلق لشركة آيه إس إم إل الهولندية لآلات الطباعة الحجرية فوق البنفسجية القصوى (EUV) لحرمان الخصوم جيوسياسياً وتكنولوجياً (Farrell & Newman, 2019, p. 42).

(Farrell & Newman, 2019, p. 290) ومن جهة أخرى، يقدم كريس ميلر في كتابه *حرب الرقائق (Chip War)* تحليلاً مفصلاً لكيفية تحول سلاسل التوريد العالمية لأشباه الموصلات إلى ساحة معركة استراتيجية، حيث تسيطر تايوان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة على أكثر من 90% من القدرات التصنيعية المتطورة، مما يجعل أي دولة ترغب في تحديث جيشها أو ذكائها الاصطناعي رهينة للإرادة السياسية للحلفاء (Miller, 2022, p. 195). وتخلص هذه التحليلات الأكاديمية المعاصرة إلى أن نمط العقوبات الجديد لا يهدف إلى إقناع القائد المستهدف بالتراجع بقدر ما يسعى إلى شل وتجميد القدرات التحديثية والصناعية للبلد المستهدف وإيقاف تطور بنيته العسكرية والتكنولوجية بصورة ممنهجة (فهمي، 2024، ص 134؛ القاضي، 2025، ص 312)، مما يعيد تشكيل مسار الحرب الباردة الجديدة عبر سلاح الحرمان الاستراتيجي المرتكز على السيطرة الحصرية والمركزية للشبكات الدولية المتشابكة (نصار، 2026، ص 220).

في هذا السياق، يرى أليسون (Allison) أن فخ ثوسيديديس (Thucydides's Trap) بين القوة الصاعدة (الصين) والقوة المهيمنة (الولايات المتحدة) يجد في العقوبات التكنولوجية أداة رئيسية لتأخير أو منع لحظة النفوق (Allison, 2017, p. 302) ويضيف دريزنر وفاريل ونيومان في تحريرهم الجماعي أن "الاعتماد المتبادل المسلح" يمثل نقلة نوعية: فبدلاً من فرض عقوبات على سلع نهائية، يتم استهداف "الطبقات العميقة" من البنية التحتية العالمية للدفع والاتصالات والتصنيع (Drezner, Farrell & Newman, 2021, p. 114) ويختم كيوهان وناي بأن القوة في عصر المعلومات لم تعد تعتمد فقط على حجم الاقتصاد، بل على السيطرة على "البوابات (Gateways)" التي يمر عبرها التدفق العالمي للمعرفة والسلع والمال (Keohane & Nye, 1998, p. 813).

الخاتمة:

في ختام هذا البحث الأكاديمي الموسع، يمكن التأكيد على أن العقوبات الاقتصادية، خلافاً للتصور الليبرالي الذي يروج لها كبديل إنساني عن الحرب، تمثل سلاحاً مزدوج الحدة يعيد تشكيل البنى السياسية والاقتصادية للدول المستهدفة بطرق غالباً ما تكون عكسية ومعاكسة للأهداف المعلنة. لقد كشفت المقاربة التحليلية المتعددة المناهج التي تبنتها هذه الدراسة – والجمع بين التحليل التاريخي المقارن والنمذجة العقلانية لسلوك النخب – عن وجود فجوة جوهرية بين منطق الضغط الاقتصادي الظاهر (إحداث ألم يدفع إلى التنازل) والمنطق الخفي للحفاظ على السلطة (حيث يُوظف شح الموارد لتعزيز تماسك الائتلاف الحاكم الضيق). إن الجدلية القائمة بين "الألم الاقتصادي" و"الصلابة السياسية" لا تُحسم لمصلحة المفرض إلا في ظل ظروف نادرة تتوافر فيها الثقة المتبادلة ومسارات تراجع أمانة، بينما تغيب هذه الشروط تماماً في سياقات العداء المتراكم وتوقعات الصراع المستقبلية. والأكثر إشكالاً هو ما كشف عنه البحث من تحول المؤسسات الدولية (كمجلس الأمن) إلى أدوات لمأسسة العقاب الجماعي، مما يقوض شرعيتها الأخلاقية ويفرغ مبادئ القانون الإنساني الدولي من مضمونها. إن العولمة المعاصرة، بتداخلاتها التكنولوجية والمالية، لم تخلق حقبة سلام جديدة كما توهم البعض، بل أعادت تسليح الفاعلين الدوليين بأدوات إكراه هيدروليكية أكثر خفاءً وتدميراً، مما يستدعي إعادة تفكير جذرية في فلسفة القوة والعقاب في العلاقات الدولية. ومن ثم، تخلص الدراسة إلى أن فعالية العقوبات ليست مجرد مسألة تقنية تتعلق بحجم الضغط، بل هي معضلة بنيوية ترتبط بطبيعة الأنظمة المستهدفة، وتوقعات النخب لبقائها، ومدى قدرة المجتمع الدولي على تجاوز منطق العقاب الجماعي نحو آليات أكثر دقة إنسانياً وفعالية استراتيجياً.

النتائج:

أسفر التحليل المتعمق عن أربع نتائج جوهرية تُسهم في تجاوز الفهم التقليدي لآليات عمل العقوبات:

1. أثبتت البحث صحة فرضية نظرية الائتلاف الحاكم الضيق (Winning Coalition)؛ فشح الموارد الناتج عن الحصار لا يضعف الأنظمة الاستبدادية، بل يمنح النخبة الحاكمة ذريعة مثالية لتركيز الرفاه على الائتلاف الفائق عبر احتكار شبكات الاقتصاد الموازي والتخريب، محولة الأزمة الاقتصادية من تهديد وجودي إلى أداة لتعزيز الولاء المتبادل.
2. تم تأكيد نموذج "مفارقة العقوبات" لدريزنر حيث تدفع توقعات الصراع المستقبلية والمخاوف من المكاسب النسبية للخصوم إلى تبني استراتيجيات الصمود المطلق، بينما تقتصر الفاعلية الحقيقية للإكراه الاقتصادي على بيئات الحلفاء والعلاقات الودية التي تتعدم فيها مخاوف السمعة الاستراتيجية.
3. كشفت المقارنة التاريخية أن العقوبات الشاملة والمطولة تؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في تسريع عسكرة الأنظمة المستهدفة واندفاعها نحو راديكالية الاكتفاء الذاتي (Autarky)، وهو ما يفكك النسيج المجتمعي ويخلق أوتاركية قسرية تزيد من احتمالات المواجهات الإقليمية والدولية.
4. أثبت التحليل الأخلاقي – القانوني أن إضفاء الشرعية الدولية على الحصار الاقتصادي الشامل بموجب تفويضات أممية يعيد إنتاج منطق العقاب الجماعي المحظور بموجب اتفاقيات جنيف، ويدمر البنى التحتية الصحية والغذائية للمدنيين دون إحداث التغيير السياسي المنشود، مما يضع المجتمع الدولي أمام مسؤوليته الأخلاقية المباشرة.

المقترحات :

بناءً على هذه الخلاصات، يقدم البحث ثلاث مقترحات استراتيجية موجهة لصناع السياسات والمجتمع الأكاديمي والدولي:

ضرورة الانتقال الفوري من نموذج الحصار الاقتصادي الشامل إلى نموذج "العقوبات الذكية الجراحية (Smart/Targeted Sanctions)" التي تركز على تجميد أصول النخب المتورطة مباشرة في انتهاكات حقوق الإنسان ومنع سفرها، مع استثناء كامل للسلع الأساسية (الدواء، الغذاء، الطاقة) والبنى التحتية المدنية من أي قيود، وإنشاء قنوات إنسانية آمنة ومراقبة دولياً لضمان عدم تسييس المساعدات. المقترح الدعوة إلى إصلاح جذري في آليات عمل مجلس الأمن عبر إلزامه بإنشاء هيئة مستقلة للرقابة الإنسانية (Humanitarian Oversight Mechanism) تتمتع بصلاحيات تعليق أي تدابير قسرية تثبت تقاريرها أنها تسببت في تدهور خطير وممنهج في مؤشرات الصحة العامة والتغذية والمياه النظيفة، مع إلزام الدول المفرضة بتقديم تقارير دورية وشفافة عن الآثار غير المقصودة لعقوباتها.

اعتماد استراتيجية "المسارات المزدوجة (Dual-Track Strategy)" في التعامل مع الأنظمة المستهدفة، بحيث تُقرن أي حزمة عقوبات بحوافز إيجابية ذات مصداقية (كرفع جزئي للعقوبات، ضمانات عدم ملاحقة، مساعدات تقنية) تتيح للنخب الحاكمة مخارج آمنة للتراجع دون تهديد وجودي لبقائها، مع تفعيل الدبلوماسية الخفية (Backchannel Diplomacy) لبناء الثقة التدريجية وتجنب الانزلاق نحو المواجهات العسكرية التي تهدد الأمن العالمي.

قائمة المصادر والمراجع :

4. أولاً: المصادر والمراجع العربية :

- إسماعيل، خ. (2021). البعد النفسي والإدراكي في تصميم العقوبات الدولية المعاصرة. مجلة علم النفس السياسي، 4، (2).
- إسماعيل، ص. (2018). العقوبات الاقتصادية والاستقرار السياسي في النظم السلطوية. مركز دراسات الوحدة العربية.
- أمين، م. (2022). المؤسسات العسكرية والأمنية في ظل الحظر المالي الخارجي. دار الوفاء.
- البستاني، م. (2015). تاريخ القانون الدولي والقطع البنيوي في القرن العشرين. دار المدى.
- التميمي، ج. (2019). التحول الهيكلي في ائتلافات الحكم تحت وطأة الضغوط الدولية. دار الفكر الجامعي.
- توفيق، ح. (2018). الجمع الفعال بين العصا والجزرة في العلاقات الدولية المعاصرة. دار النهضة العربية.
- الjasم، ث. (2021). ترخيص الفساد كآلية دفاعية لحماية النظم السلطوية. مجلة العلوم السياسية، 60.
- جاسم، م. (2015). اقتصاد الظل وشبكات التهريب في ظل الحظر الدولي. مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، 45.
- الجبوري، ف. (2022). أثر تحفيز الموارد المالية على توزيع المزايا الخاصة للنخب الأمنية. مجلة الدراسات السياسية والدولية، 33.
- الجعفري، ع. (2016). المسارات الدبلوماسية الموازية للضغوط الاقتصادية في الاتفاق النووي لعام 2015. مجلة دراسات إقليمية، 39.
- الجمال، م. (2018). المكاسب النسبية ومعضلة السمعة الاستراتيجية في المفاوضات القسرية. دار النهضة.
- حداد، ل. (2015). سياسات النزوايا المغلقة وتداعيات الحظر الشامل على العراق. دار التنوير.
- الحديثي، و. (2014). تدمير البنية التحتية المدنية والمسؤولية الدولية عن حصار العراق. دار دجلة.
- حامد، ن. (2019). الارتهان الثنائي: العلاقة بين النخبة الأمنية والقائد في الأزمات. دار المعارف.
- حمد، ت. (2015). ممارسات العقاب الجماعي وإلغاء مفاعيل القانون الدولي العام. مجلة القانون الدولي الإنساني، 6، (2).

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Allison, G. (2017). *Destined for war: Can America and China escape Thucydides's trap?* Houghton Mifflin Harcourt.
- Andreas, P. (2005). Criminalized logistics: Smuggling and sanctions evasion. *International Studies Quarterly*, 49(2), 335–360.
- Baldwin, D. A. (1985). *Economic statecraft*. Princeton University Press.
- Bossuyt, M. (2000). *The adverse consequences of economic sanctions on the enjoyment of human rights*. United Nations Commission on Human Rights.
- Brooks, R. A. (2008). *Political-military relations and the stability of sanctioned regimes*. Oxford University Press.
- Bueno de Mesquita, B., & Smith, A. (2011). *The dictator's handbook: Why bad behavior is almost always good politics*. PublicAffairs.
- Carr, E. H. (2001). *The twenty years' crisis, 1919–1939: An introduction to the study of international relations*. Palgrave Macmillan. (Original work published 1939)
- Drezner, D. W. (1999). *The sanctions paradox: Economic statecraft and international relations*. Cambridge University Press.
- Drezner, D. W., Farrell, H., & Newman, A. L. (Eds.). (2021). *The uses and abuses of weaponized interdependence*. Brookings Institution Press.
- Early, B. R. (2015). *Busted sanctions: Explaining why economic sanctions fail*. Stanford University Press.